PAY INSTITUTE
For Education & Development

NED
National Endowment
for Democracy

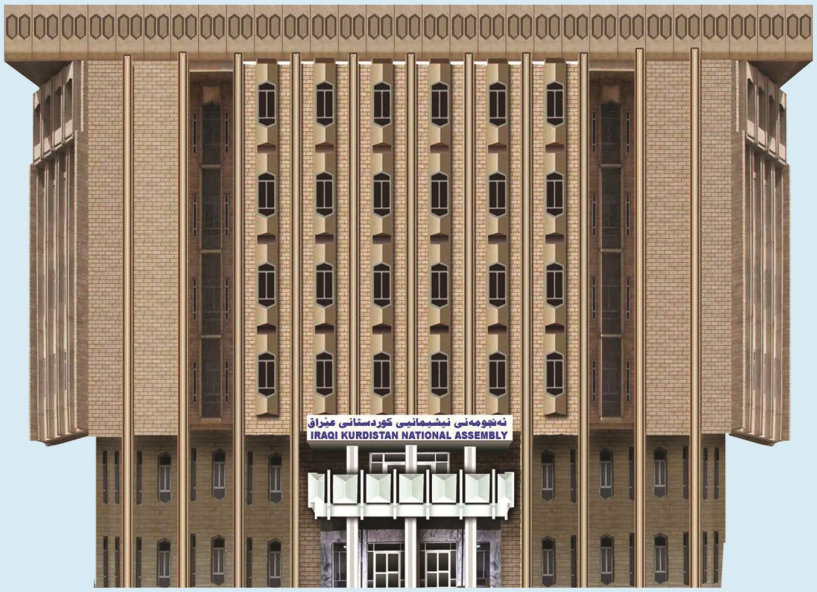

مراقبة وتقييم أعمال البرلمان الكوردستاني

الدورة البرلمانية الرابعة - دورة انعقاد السنة الثالثة
(١ ازار ٢٠١٦ الى ٣١ اب ٢٠١٦)
التقرير السادس

National Endowment for Democracy

الصندوق الوطنى للدعم الديمقراطية
NED

PAY INSTITUTE
For Education & Development

معهد پەی للتربية والتطوير
PAY

مراقبه وتقييم اعمال البرلمان الكوردستانى

الدورة البرلمانية الرابعة – دورة انعقاد السنة الثالثة

(١ مارس ٢٠١٦ لغاية ٣١ أب ٢٠١٦)

التقرير السادس

★ معهد پەی للتربية والتنمية منظمة غير حكومية كوردستانية تم تسجيلها رسميا لدى دائرة المنظمات غير الحكومية بتاريخ (٢٠١٣/١١/٢٨) وبدأت فعالياتها بدءا من شهر كانون الاول من عام ٢٠١٣ .

★- مشروع مراقبة البرلمان الكوردستاني: مشروع تم تدشينه في بداية الدورة البرلمانية الرابعة لبرلمان كوردستان ويجري العمل فيه الآن بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED).

PAY INSTITUTE
For Education & Development

هيئة مشروع مراقبة وتقييم أعمال البرمان الكوردستانى

- المشرف المشروع :
  د.سرور عبدالرحمن عمر
- مدير المشروع :
  بابان جعفر حمه
- منسق المشروع :
  دلباك زرار اسعد
- مدير موقع الالكترونية لرصد PAY :
  ئاريز دارا جلال
- محاسب المشروع :
  ابراهيم حسن احمد

م. ساكار عزيز رشيد
م. محمد كريم احمد
هونر احمد حسين

موقع الكتروني : www.payied.org

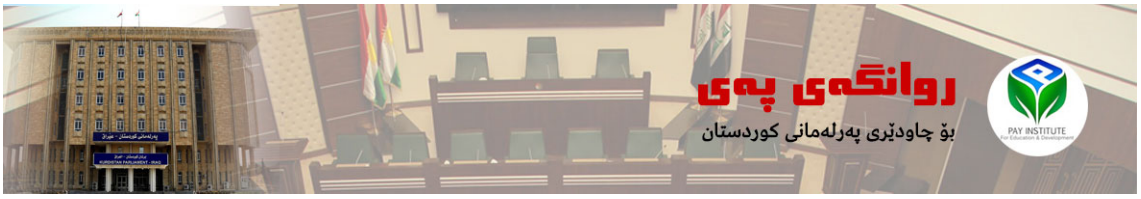

العنوان: السليمانية – شارع سالم – عمارة لوارا – بالقرب من جسر خسرو خال
الهاتف: 07701564576 - 07701465733
البريد الالكتروني: payinstitute@gmail.com--sarwary74@yahoo.com -
فيسبوك: facebook.com/pay-institute
موقع الكتروني : www.payied.org

حقوق النشر لهذا التقرير محفوظ لمعهد پەی للتربية والتطوير - ٢٠١٦

معهد پەی حاصل على ترخيص من دائرة المنظمات غير الحكومية - الرقم ١٤٠٦ بتاريخ ٢٦/تشرين الثاني/٢٠١٣

المحتوى

المقدمة.....	٥
تقييم اداء للبرلمان خلال دورة الربيعية.....	٧
أولاً: عملية التشريع.....	٧
ثانياً: مراقبة الحكومة.....	٧
ثالثاً: تصديق الموازنة.....	٧
لجان برلمان كردستان.....	٨
أولاً: كتابة التقرير حول مشروع القوانين.....	٨
جدول (١) تقرير اللجان.....	٨
جدول (٢) اسماء اللجان.....	٨
ثانياً: اجتماع اللجان.....	٩
جدول (٣) اجتماع اللجان.....	٩
ثالثاً: اللجان الموقتة.....	٩
جدول (٤) مستوى عمل اللجان حول المشاريع الموجهة اليهم من بداية عمل البرلمان لغاية ٢٠١٦/٨/٣١.....	١٠
جدول (٥) حضور اعضاء البرلمان في الأجتماعات الخاصة باللجان البرلمانية للدورة الربيعية ٢٠١٦.....	١١
جدول (٦) خلاصة عمل البرلمان خلال الدورته الربيعية ٢٠١٦.....	١٣
أداء البرلمان من وجهة نظر هيئة الرئاسة و رؤساء الكتل.....	١٥
دواعي تعطيل البرلمان.....	٣١
النتائج السلبية المرتبة على تعطيل البرلمان على الصعدين الداخلي و الخارجي.....	٣٢
سبل ردود فعل البرلمان.....	٣٣
الخاتمة.....	٣٤
الملحق: خلاصة عمل برلمان من بداية اعماله و لغاية الآن (٢٠١٣/١١/٦ – ٢٠١٦/٨/٣١).....	٣٥

مرصد (پەی – PAY) لمراقبة اداء برلمان كردستان .

موقع الكتروني : www.payied.org

هذا خلاصة احدث عملية الرصد و المراقبة للعمل البرلماني، والذي يتكون من صفحة الكترونية على سبكة الانترنيت باللغتين الكردية و العربية وستنشر باللغة الانكليزية مستقبلاً. إنّ هذه الصفحة ستكون محطة مهمة للناخب و الباحث والاعلاميين في كردستان، تأخذ الصفحة على عاتقها نشر جميع المعلومات التي تهم (التشريع و المراقبة و المصادقة على الموازنة) حيث تتولي متابعة اعمال جميع اعضاء البرلمان، كما يمكن من خلالها معرفة مدى التزام اعضاء الشعب بالوعود التي عاهدوا بها الناخبين اثناء عملية حملة الانتخابات، كما سنتعرف على مدى تفهمهم للعمل البرلماني و التمييز بين المهام البرلماني و الواجبات الاخرى كالعمل الاعلامي. كما سنتعرف على من هم اللذين سيأخذون على عاتقهو مسؤلية المراقبة و تطبيق اسس التشريع و بالعكس، ان هذه الصفحة هي جزء من مشروع مراقبة البرلمان التي تدعم من قبل (NED).

المقدمة

على مدى سنوات حكمها لم تشهد السلطة الكردية في جنوب كردستان فترة اصعب مما تعيشها الآن. علماً بأن الاسباب التي ادت الى خلق هكذا الحال اسباب ذاتية و داخلية، إذ ان السلطة السياسية و الاحزاب الكردية هم العامل الرئيسي للوصول بالأقليم الى ازمته الحالية و على جميع الاصعدة السياسية، القانونية، الادارية، التربوية و الاجتماعية إضافة الى فقدان ثقة الشعب بهذه السلطة، هذا بالأضافة الى مخاوف الدولة الاسلامية الارهابية –داعش– كمصدر تهديد حقيقي على أمن و إستقرار اقليم كردستان، حيث أن الضحية الأولى و الأخيرة هو شعب كردستان و العملية الديمقراطية و تجربتنا التي فقدت ثقة المجتمع الدولي.

لابد و إن برلمان له دوره وثقله على الساحة السياسية و الادارية في اقليم كردستان، إلاّ أن، بسبب جميع هذه المشاكل و الأزمات، تعطلت اعمال هذه المؤسسة القانونية و التشريعية.

إن معهد پەی PAY للتربية و التنمية في بدايات هذه الدورة كان له دوره الفعال في مراقبة برلمان و أدائه التشريعي، إذ أن هدفه الأول و الأخير هو إلغات نظر الناخبين الى كيفية اداء ممثليه في العمل البرلماني، وأن يحقق حد الكفايه من الشفافية ضمن إطار اعمال البرلمان وأن يوضح للرأي العام الواجبات الرئيسية للعمل البرلماني والذي ينعكس في (التشريع و المراقبة، وتصديق الموازنة) وكيفية ادارتها لدى هذه المؤسسة الوطنية. نحن في معهد پەی PAY نريد أن نقدم الدعم و التعاون لأعضاء البرلمان و رئاسة من خلال نشر المعلومات الصريحة و الدقيقة حول اداء هذه المؤسسة. لناخبي الاطراف السياسية بغية الفصل بين العضو الفعال و العضو اللافعال مع خلق الضغوط المدنية على أولئك الأعضاء الذين لن يقوموا بأداء واجباتهم كما ينبغي، بأختصار شديد هدفنا هو ايجاد علاقة وطيدة بين العضو البرلماني و الناخب وبين الرأي العام و هذه المؤسسة.

لقد قام معهد پەی PAY بأعداد ونشر ستة تقارير، حتى الآن حول تقييم اعمال الدورة الرابعة لبرلمان كردستان و ثلاثة تقارير بالتعاون مع صندوق الوطني للدعم الديمقراطي (NED) الأمريكي و ثلاثة تقارير طوعاً من المعهد، إثنتان من هذين التقريرين قد طبعا مشكوراً من قبل اتحاد برلمان كردستان.

إنّ هذا التقرير يخص اداء و عمل و شأن البرلمان أثناء مايسمى بالدورة الربيعية ٢٠١٦ و التي لم يتم فتحها. من المعلوم بأن طبيعة عملنا يخص مراقبة اعمال البرلمان آملين أن تؤدي هذه المؤسسة الوطنية اعمالها بكل حرص و إخلاص و أن تكون عند ثقة شعب كردستان وتعمل جاهدة لمعالجة المشاكل و الأزمات وتسد الطريق امام الخروقات و التدخلات الجانبية من قبل الاحزاب و الاطراف السياسية أو العمل على تعطيل مها مها، إذ أن بوجود برلمان قوى و فعال، و قادر على اتخاذ السبل القانونية كفيل بتقدم المجتمع و من ثم جعل النظام ديمقراطياً و مؤسساتية. نحن نتوقع بأن مراقبة البرلمان من قبلنا إضافة الى المنظمات المدنية الاخرى ستكون سنداً قوياً لنجاح البرلمان.

قد يوجه الينا بهذا السؤال... ما فائدة نشر التقارير الخاصة بمراقبة اعمال البرلمان في حين تم تعطيله؟ من الواضح أن عملية المراقبة تشمل جميع اعمال البرلمان، فبالرغم من تعطيل البرلمان وعدم عقد جلساته في الوقت الحاضر، إلاّ أن

اللجان كانت يمكن لها أن تستمر في عقد جلساتها، حيث هنالك عشرات من مسودات القوانين مطروحه للمناقشة وكتابة التقارير عنها أو البت فيها، علماً بأن عدد من هذه التقارير و المسودات تعود الى أيام بداية الدورة الرابعة.

السؤال الجوهري هنا، لماذا ظات التقارير الموجه الى اللجان دون البت فيها؟

في حين، مع بداية الدورة الحالية و امام اعين الجميع انهالت سيلاً من تلك التقارير عليها! لقد استغل بعض من اعضاء البرلمان الوضع الراهن بسبب فقدان البرلمان شرعيته وتعطيله زريعةً لعدم قيامهم بأعمالهم، إذ نحن نقول لهم إنّ هذا ليس صحيحاً، انما يريدون الحصول على إذن بالأيفاد الى خارج الاقليم بحجة تمشية شؤون لجانهم ومن ثم انشغال القنصليات بموضوع منح تأشيرات السفر لهم والعوائلهم لأمور لم تكن ضرورية، في حين هؤلاء الاعضاء يتمتعون بجميع الامتيازات البرلمانية و يمارسونها... إذن عدم التزامهم بالعمل وعدم تأدية واجباتهم يعتبر اهمالاً وتنصلاً صريحاً، لذا لم نجد، نحن كمراقبين، بُداً من تسجيل تلك الحالات و اعتبارها تقصيراً معتمداً بالواجب، في الوقت الذي نعمل من اجل اعادة شأن وهيبة البرلمان الى ماكان عليه سابقاً... لذلك نجد تحقيق هذه المسؤلية من صلب واجباتنا.

في احدث خطواته فإنّ "مرصد پەی PAY لمراقبة برلمان كردستان" يبدأ اعماله من خلال صفحته الخاصة على شبكة الانترنيت و باللغتين (الكردية و العربية) و الانكليزية مستقبلاً. إن هذه الصفحة ستكون بمثابة محطة مهمة للناخب و الباحث و الاعلاميين في كردستان، فقد تأخذ على عاتقها نشر جميع المعلومات التي تهم (التشريع و المراقبة و المصادقة على الموازنة)، كما ستتولى متابعة اعمال جميع أعضاء البرلمان، كما يمكن من خلالها معرفة مدى التزام اعضاء الشعب بالوعود التي عاهدوا بها الناخبين أثناء عملية حملة الانتخابات، كما سنتعرف على مدى تفهمهم للعمل البرلماني و التمييز بين المهام البرلماني و الواجبات الاخرى كالعمل الاعلامي. كما سنتعرف على من هم اللذين سيأخذون على عاتقهم مسؤلية المراقبة و تطبيق اسس التشريع و بالعكس، إن هذه الصفحة هي جزء من مشروع مراقبة البرلمان و التي تدعم من قبل (NED).

إن معهد ثةی PAY للتربية و التنمية سيستمر في مراقبة مشاريع البرلمان و كل من وزارتي التربية و التعليم العالي، وهو يحاول أن يقوم بأنجاز جزء من مهامة المدني والتنظيمي كي يكون محطة ضغط مدنى على السلطة السياسية في اقليم كردستان، إذ لايمكن الاستهانه بالدعم و التعاون اللذين ابدتها رئاسة البرلمان و اعضائه، فقد اعتبروا انفسهم اصحاب المشروع من خلال ماقدموا لنا من عون عن قرب، إذ نقدر جهودهم و انهم طاقة دائمة للمشروع لاتنضب.

د.سرور عبدالرحمن عمر

رئيس معهد پەی PAY للتربية و التنمية

ايلول ٢٠١٦

تقييم اداء البرلمان خلال الدورة الربيعية

(١/مارس ٢٠١٦ لغاية ٣١/آب ٢٠١٦)

يستند العمل البرلماني على أسس ثلاثة: (التشريع، مراقبة السلطة التنفيذية، مصادقة الموازنة).

أولاً:- عملية التشريع:

على أثر تعطيل البرلمان لم يحدث خلال هذه الدورة أية جلسة للبرلمان كما لم تتم المصادقة على أى قانون أو قرار.

ثانياً:- مراقبة الحكومة:

للسبب المذكور أعلاه، لم تحصل مراقبة الحكومة، كما لم يقم اعضاء البرلمان بتأدية واجباتهم ضمن اطار اللجان المتشكلة ولم تكن هناك انشطة تخص اللجان.

ثالثاً:- مصادقة الموازنة:

خلال سنوات الثلاث المنصرمة لم يكن للبرلمان دور للمصادقة على الميزانية، بالأخرى لم تكن هناك شيئ اسمه الموازنة لسنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦).

لجان برلمان كردستان

عدد اللجان المتشكلة لبرلمان كردستان، عبارة عن (٢٢) لجنة برلمانية مختلفة، تتم تشكيل هذه اللجان بموجب المنهاج الداخلي للبرلمان إستناداً الى المادة (٢٧) يكون الاشتراك حسب الرغبة والتخصص للعضو البرلماني على أن لايتجاور عدد الاعضاء من (١١) عضواً ولايقل عن (٥) أعضاء. يتركز دور هذه اللجان في متابعة المشاريع و اعمال الحكومة ثم الاحتكاك مع الجماهير لمناقشة مشاكلهم و ايجاد الحلول لها.

فيما يلي خلاصة اعمال اللجان البرلمانية خلال فترة انعقاد دورته الربيعية في (٢٠١٦):

أولاً: تحرير التقارير حول المشاريع القانونية:

لقد تم، لحد الآن، تقديم (٢٢٦) مشروع قانون و قرار الى رئاسة البرلمان، حيث تمت القراءة الأولى من هذا العدد لـ(١٥٥) مشروع قرار وقُدِّم الى الأعضاء و اللجان المعنية، إذ بقي من هذا العدد (٧١) مشروع دون قراءة. أي من مجموع كل هذه المشاريع خلال الدورة الحالية و التي مرت عليها ثلاث سنوات فقد تمت المصادقة على (١٨) قانون و (٧) قرارات فقط. و البقية باتت على حالها. لقد إجتمعت لجنة (شؤون الاجتماعية و الاطفال و الاسرة) خلال الدورة الربيعية ٢٠١٦ مرة واحدة فقط و وقدمت تقريراً حول قانون (رعاية القاصرين).

فيما يلي اسماء اللجان التي لم تكتب التقارير حول المشاريع القانونية الموجه اليها منذ بداية البرلمان بالعمل و لغاية (٢٠١٦/٨/٣١).

جدول رقم (١) تقارير اللجان

ت	اسماء اللجان
١	الدفاع عن حقوق المرأة
٢	التجارة وحماية حقوق المستهلك
٣	العلاقات و شؤون الجالية الكردية

*اسماء اللجان التي لم توجه اليها أي مشروع قرار منذ بداية العمل البرلماني.

جدول رقم (٢) اسماء اللجان

ت	اسماء اللجان
١	الرياضة و الشباب
٢	المناطق الكردستانيه خارج ادارة الاقليم

ثانياً :- إجتماع اللجان :

(١)من مجموع (٢٢) لجنة، (٩) لجان فقط عقدت إجتماعاتها إذ ان بعض من هذه الاجتماعات تمت من دون تكملة النصاب القانوني، هذه هي خلاصة ما نجزت خلال الدورة الربيعية (أربعة أشهر).

(٢)لجنة الرياضة و الشباب، عقدت (٤) إجتماعات خلال الفترة اعلاه، إذ تم الاجتماع بحضور رئيس اللجنة و نائبه فقط.

جدول رقم (٣) اجتماع اللجان

ت	اسماء اللجان	عدد الاجتماعات
١	الزراعة و الثروة الحيوانية والري و السدود	٨
٢	التربية و التعليم العالي و البحث العلمي	٨
٣	حماية حقوق المستهلك	٤
٤	الرياضة و الشباب	٤
٥	شؤون المجتمع المدني	٣
٦	شؤون الاجتماعية والاطفال و الاسرة	١
٧	الاوقاف و الشؤون الدينية	١
٨	الاثار و خدمات البلدية و النقل و المواصلات و السياحة	١
٩	الداخلية و الامن و المجالس المحلية	١
	المجموع	٣١

ثالثاً : اللجان الوقتية :-

لقد تشكلت عدد من اللجان المختصة في البرلمان، إلاّ أنّ بعض من هذه اللجان لم تكشف عن أعمالها في الوقت الحاضر بل لم تكتمل، مثل:-

١-لجنة التحقيق الخاصة بالنظر في احداث (٢٠١٤/٤/٣٠) و الايام التالية التي وقعت في كل من محافظتي السليمانية و اربيل، إذ تشكلت هذه اللجنة بموجب قرار رقم (٣) في ٢٠١٤/٥/٤ حيث فتحت ملفاً خاصاً بالتحقيق في تلك الأحداث و رفعت تقريرها الى رئاسة البرلمان إلاّ أن لم يدرج هذا التقرير ضمن جدول أعمال البرلمان.

٢-لجنة مؤقتة للتحقيق و متابعة موضوع الجرائم ارتكبت ضد مكونات عرقية في اقليم كردستان بأعتبارها جرائم حرب وابادة جماعية، إذ تشكلت اللجنة بموجب قرار رقم (٢٢) في ٢٠١٤/٩/٢٣، إلاّ انها لم تحرك ساكناً ثم الغيت بقرار من البرلمان.

٣-لجنة إعداد مسودة الدستور لأقليم كردستان و أُعطيت لها مهلة (٩٠) يوماً لأنجاز اعمالها من ٢٠١٥/٥/٢٥ لغاية ٢٠١٥/٨/٢٨، إلاّ انها لم تتمكن من انجاز مها مها سوى (٧٤) مادة من مسودة الدستور، فطلبت تمديد مدة (٩٠) يوماً إضافياً لأكمال اعمالها، لكن البرلمان لم يبد موافقته على تمديد هذه المدة.

ملاحظات حول تشكيل اللجان

في مقارنة لنا بين معبومات مديرية شؤون البرلمان و الصفحة الرسمية للبرلمان، وجدنا قدراً من الأخطاء و النواقص التي كانت لها علاقة بالاعلام و الصفحة الرسمية للبرلمان إلاّ أننا لاخطنا فيما بعد بأن هذه الاخطاء و الملاحظات لم تجر عليها التصحيح، إذ وجدت ضمن تقرير رقم (٥) و أدرجت في (١٦) نقطة في حينها.

جدول رقم (٤)

مستوى عمل اللجان حول المشاريع الموجه إليها في بداية مباشرة البرلمان لاية ٢٠١٦/٨/٣١

ت	أسماء اللجان	عدد المشاريع القانونية	المشاريع التي كتبت حولها التقارير	نسبة المشاريع القانونية التي كتبت عنها التقارير
١	شؤون القانونية	١٥٥	٤٠	٪٢٥,٨٠
٢	المالية و شؤون الأقتصادية و الأستثمار	٤٦	٩	٪١٩,٥٦
٣	الداخلية و الأمن و المجالس المحلية	٢١	٩	٪٤٢,٨٥
٤	الزراعة و الثروة الحيوانية و الري و السدود	٧	٥	٪٧١,٤٢
٥	الدفاع عن حقوق المرأة	٨	٠	٪٠
٦	التربية و التعليم العالي و البحث العلمي	٩	٤	٪٤٤,٤٤
٧	الشؤون الصحية و البيئة	١٤	٥	٪٣٥,٧١
٨	الشؤون الأجتماعية و الأطفال و الأسرة	١٦	١٦	٪١٠٠
٩	الأعمار و الأسكان	٣	١	٪٣٣,٣٣
١٠	الثقافة و الأعلام و الفنون	٧	٣	٪٤٢,١٥
١١	الأوقاف و الشؤون الدينية	٩	٩	٪١٠٠
١٢	شؤون پيشمەرگە و الشهداء	٢١	٢	٪٩,٥٢
١٣	حقوق الانسان	١٩	٥	٪٣٦,٣١
١٤	الصناعة و الطاقة و المصادر الطبيعية	٩	٥	٪٥٥,٥٥
١٥	الآثار و الخدمات البلدية و المواصلات و السياحة	٥	٤	٪٨٠
١٦	التجارة وحماية حقوق المستهلك	٣	٠	٪٠
١٧	الرياضة و الشباب	٠	٠	٪٠
١٨	النزاهة	٢	١	٪٥٠
١٩	المناطق الكردستانية خارج إدارة الأقليم	٠	٠	٪٠
٢٠	شؤون المجتمع المدني	٤	٢	٪٥٠
٢١	شؤون البرلمان	٢	١	٪٥٠
٢٢	العلاقات و شؤون الجالية الكردستانية	٢	٠	٪٠
	المجموع	**٣٦٢**	**١٢١**	**٪٣٣,٤٢**

جدول رقم (٥)

حضور الأعضاء في إجتماعات لجاناتهم البرلمانية للدورة الربيعية ٢٠١٦

ت	اسم اللجنة	عدد الاعضاء	عدد الاجتماعات
١	شؤون سياسية	١١	٠
٢	المالية و الشؤون الاقتصادية و الاستثمار	١١	٠
٣	الداخلية و الأمن و المجالس المحلية	١١	١
٤	الزراعة و الثروة الحيوانية و الري و السدود	١٠	٨
٥	الدفاع عن حقوق المرأة	٧	٠
٦	التربية و التعليم العالي و البحث العلمي	١١	١
٧	الشؤون الصحية و البيئة	٩	٠
٨	الشؤون الأجتماعية و الأطفال و الأسرة	١٠	١
٩	الأعمار و الأسكان	٧	٠
١٠	الثقافة و الاعلام و الفنون	٥	٠
١١	الأوقاف و الشؤون الدينية	٧	١
١٢	شؤون البيشمركة و الشهداء و ضحايا جينوسايد و السجناء السياسيين	١١	٠
١٣	حقوق الأنسان	١٠	٠
١٤	الصناعة و الطاقة و المصادر الطبيعية	١١	٠
١٥	الآثار و الخدمات و البلدية و المواصلات و السياحة	١٠	١
١٦	التجارة و حماية حقوق المستهلك	٧	٤
١٧	الرياضة و الشباب	٧	٤
١٨	النزاهة	٩	٠
١٩	المناطق الكردستانية خارج إدارة الأقليم	٩	٢
٢٠	شؤون المجتمع المدني	٨	٠
٢١	شؤون البرلمان	٩	٠
٢٢	العلاقات و شؤون الجالية الكردستانية	٩	٠
	المجموع		٣٠

بعض الملاحظات اللافتة للنظر حول الجدولان
رقم (١) و رقم (٢)

١–خلال الدورة الربيعية – أربعة أشهر– من المجموع (٢٢) لجنة برلمانية، عقدت (٩) لجان فقط إجتماعاتها الأعتيادية.

٢–التملص في إنجاز أعمال اللجان و عدم الأكتراث بمتابعة أعمال الحكومة.

٣–إجتماعات اللجان لم تكن بالمستوى المطلوب مقارنة بشؤون المواطنين و مشاكلهم و المشاريع الموجه اليهم. نسبة غياب الأعضاء في بعض اللجان، نوعاً ما، عالية، طبعاً ينعكس هذا على عمل اللجان بشكل سلبي.

٤–خلال الدورة الحالية هنالك (١٣) لجنة برلمانية لم تعقد أي إجتماع و اللجان هي:
(القانونية، المالية، الدفاع عن حقوق المرأة، شؤون الصحة و البيئة، الأعمار الثقافة و الأعلام، شؤون البيشمركة، حقوق الأنسان، الصناعة و الطاقة، النزاهة، المناطق الكردستانية خارج الأقليم، شؤون البرلمان، العلاقات و الجالية الكردية).

هنالك لجان فقد إجتمعت أعضائها خلال نفس الدورة مرة واحدة فقط، من أهم هذه اللجان:– (الداخلية، الشؤون الأجتماعية، الأوقاف، البلدية).

٥–لجنة (شؤون المجتمع المدني) فقد عقدت ثلاثة إجتماعات فقط.

٦–فقد عقدت كل من اللجنتين (الرياضة و الشباب و التجارة و حقوق المستهلك). أربعة إجتماعات فقط.

٧–لجنتا (التربية و الزراعة) عقدتا ثمانية إجتماعات فقط.

٨–تعطيل البرلمان عكس سلباً على إدارة شؤون اللجان.

٩–أما لجنة العلاقات و الشؤون الجالية الكردية هي الوحيدة التي لم تعط المعلومات حول إدارة شؤونها رغم إعلامها من قبل مديرية شؤون البرلمان، إلاّ أننا حصلنا فيما بعد المعلومات المطلوبة، كما أُشيرت اليها في إطار هذا التقرير.

جدول رقم (٦)

خلاصة عمل البرلمان خلال فترة الدورة الربيعية لسنة ٢٠١٦

ت	العناوين	العدد
١	عدد جلسات البرلمان	٠
٢	عدد فقرة عمل	٠
٣	عدد فقرة العمل/المنجز	٠
٤	عدد فقرة العمل/ الغير منجز	٠
٥	عدد المشاريع القانونية التي تمت القراءة الاولى له أثناء الدورة الربيعية ٢٠١٦	٠
٦	عدد القرارات المصادق عليها	٠
٧	عدد القوانين المصادق عليها	٠
٨	عدد أعضاء مجلس الوزراء من الذين تم إستدعائهم من قبل أعضاء البرلمان للحضور في قاعة البرلمان	٠
٩	عدد أعضاء مجلس الوزراء من الذين تم إستدعائهم و خضروا قاعة البرلمان	٠
١٠	عدد أعضاء مجلس الوزراء الذين تم إستدعائهم الى قاعة البرلمان و لم يحضروا	٠
١١	عدد أعضاء مجلس الوزراء الذين طلبوا الحضور الى قاعة البرلمان	٠
١٢	عدد مرات إستجواب أعضاء مجلس الوزراء	٠
١٣	عدد إجتماعات اللجان	٣١
١٤	عدد تقارير اللجان المكتونبة حول المشاريع القانونية في الدورةالى	١
١٥	عدد تقارير اللجان حول المشاريع القانونية التي كانت يجب أن يكتب عنها و لكنها لم تكتب	٢٤١
١٦	عدد الأسئلة الموجه من قبل أعضاء البرلمان للحكومة	٠
١٧	عدد الأسئلة الموجه من قبل أعضاء البرلمان و التي تمت الأجابة عليها	٠
١٨	عدد الأسئلة الموجه من قبل أعضاء البرلمان و التي لم تتم الأجابة عليها	٠

أهم الملاحظات حول الدورة الربيعية ٢٠١٦

أولاً: خلال هذه الدورة و قبلها، أي منذ ٢٠١٥/١٠/٦ لم يحصل أي إجتماع للبرلمان، هذه حالة غريبة لاتنسجم مع العمل البرلماني.

ثانياً: لقد أصدر البرلمان منذ بداية دورته الحالية، أي ما يقارب ثلاث سنوات (١٨) قانوناً و (٧) قرارات فقط، بالأضافة الى (١٥٥) مشروع إذ تمت له القراءة الأولى.

ثالثاً: بالنسبة الى ملف النفط فقد كان هنالك غموض يكتنف هذا الملف إذ لم يتمكن البرلمان من متابعة أو الأطلاع على حيثيات هذا الملف الحيوي سواء كان من ناحية بيع النفط في الاسواق العالمية أو عائداته أو كيفية و فحوى الأتفاقات المبرقة بين الحكومة و الشركات العالمية المختصة.[١]

رابعاً: لم يحصل إستدعاء أي وزير الى قامة البرلمان بهدف المسائلة أو الأستجواب.[٢]

خامساً: لم تتمكن اللجان البرلمانية ذات العلاقة بأداء اعمالها بشكل مطلوب سواءً من حيث قراقبة الحكومة أو متابعة المشاريع التي تمت لها تخصيص الموازنة في السنوات الماضية ولحد الآن، في حين كان من الضروري أن يساهم ديوان الرقابة المالية في عملية المتابعة.

سادساً: من مجموع المشاريع البالغة عددها (٣٦٢) مشروعاً و الذي كان من المفروض كتابة التقارير اللازمة عنها فقد تمت كتابة (١٢١) تقريراً فقط، أي بمعنى أن (٢٤١) مشروعاً ظل بدون كتابة التقارير بصددها.[٣]

سابعاً: لقد تم عقد (٣١) إجتماعاً للجان البرلمانية خلال الدورة الحالية.

ثامناً: إن دور البرلمان على الساحة السياسية لأقليم كردستان لم يحظ بالأهتمام اللازم في الأحداث الخطيرة و المصيرية كما يلاحظ، إذ لم يشارك به في القرارات السياسية من قبل الأطراف ة الأحزاب السياسية، علماً بأن قرار رقم (١) لسنة (٢٠٠٥) يلزم القيادى السياسية في الأقليم بالرجوع الى البرلمان للبت في القرارات المصيرية.

---

١ –جاءت في المادة (٤٢) من المناهج الداخلي:

ا–إن اللجان الدائمية لها حق طلب المعلومات التييحتاجونها من الدوائر الرسمية و المنظمات الجماهرية و المهنية عن طريق نائب رئيس البرلمان.

ب–لو إقتنعت تلك الجهات المذكورة أعلاه عن إعطاء المعلومات، يتم إعلام رئيس مجلس الوزراء بذلك عن طريق رئيس البرلمان، في حالة عدم الرد في غضون (١٥) يةماً سيحال الموضوع الى رئيس البرلمان للبت فيه.

٢ –المادة (٦٩) من المناهج الداخلي تنص على:

أ/ في حالة إستجواب أحد أعضاء السلطة التنفيذية من قبل عضو برلماني، يجب إعلامة بكتاب رسمي من البرلمان.

ب/ على رئيس البرلمان إسال كتاب الأستجواب الى السلطة التنفيذية بعد إدراجة ضمن برنامج العمل الأولى جلسة بعد إعلامة، وسيحدد موعد الأستجواب بعد أسبوع في حالة إذا كان البرلمان في عجلة من أمره و عضو السلطة التنفيذية لم يبد الامتناع.

٣ –تنص فقرة (٤) من مادة (٧١) من المناهج الداخلي لبرلمان كردستان:

يرفع تقرير مشترك من كلتي اللجنتين بعد صياغته من قبل اللجنة القانونية وذلك بعد (١٠) أيام من تأريخ حضوره الى اللجنتين، فيما لو لم يطلب الأسراع للنظر فيه، فعندئذٍ يقدم في غضون خمسة أيام.

تاسعاً/ لقد تم تمديد العمل بقانون رقم (٣) لسنة (٢٠٠٦) الخاص بمكافحة الأرهاب في أقليم كردستان بموجب (قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ الخاص بتمديد مدة العمل بقانون مكافحة الأرهاب المذكور إعلاه و التي أنتهت مدة العمل به في ٢٠١٦/٧/١٦).

وكان من المفروض تنفيذ هذا القانون بشكل عملي، إلا ان هذا لم يحصل، فقد أصبحت الأقليم من هذه الناحية تعيش حالة فراغ قانوني واضح.

عاشراً: لقد أوقف العمل بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨ الخاص بأيجاد الدور و العقارات في أقليم كردستان – عراق لمدة سنة واحدة وذلك بموجب قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ إذ أنتهت العمل بهذا القانون في ٢٠١٦/٧/١٥، فكان من المفروض إما ان يعدل هذا القانون أو يمدد سنة أخرى، إلاّ أنّ الفراغ التشريعي الذي خلفة تعطيل البرلمان حال دون تعديل أو تمديد هذا القانون، مما إنعكست الحال سلباً على الوضع الأقتصادي لجماهير غفيدة من الذين يسكنون بالأيجار.

واقع البرلمان من خلال رؤية هيئة الرئاسة و رؤساء الكتل

بدأت عملية الأنتخابات يوم ٢٠١٣/٩/٢١، حيث عقدت الدورة الرابعة المنتخبة من قبل الشعب أول إجتماع لها يوم ٢٠١٣/١١/٦ إذ جرت مراسيم القسم القانوني للأعضاء..

بعد الأنتهاء من مراسم القسم لم تشهد قاعة البرلمان أي إجتماع آخر إلاّ يوم ٤/٢٩/ من سنة ٢٠١٤، إذ تم في هذا الأجتماع إنتخاب هيئة رئاسة البرلمان.

مع بداية شروع هذه الدورة بأعمالها كانت هناك خلافات و صراعات بين الأطراف و الأحزاب السياسية حالت دون قيام البرلمان بأداء أعمالها بشكل قانوني، فلو قارننا هذه الدورة بسابقاتها نجد أنها لم تكن بالمستوى المطلوب حيث أصدرت وصادقت على أقل قدر من القرارات و التوصيات نسبة بالدورات السابقة، إلاّ أنها ظلت كمؤسسة تشريعية وحيدة في الأقليم. إذ إحتضنت فالبية القوى السياسية تحت سقف واحد عن طريق صناديق الأقتراع في تجربة ديمقراطية دستورية فريدة من نوعها في الأقليم، إلاّ أن الصراعات و الخلافات القائمة بين الأطراف السياسية أختلطت الحابل بالنابل عندما أعترض الطريق أمام رئيس البرلمان في اليوم ٢٠١٥/١٠/١٢ عند معبر يردى بالذهاب الى أربيل حيث مقر عمله. فمنذ ذلك الحين ولحد الآن لم يبق، للبرلمان معناً! مما أثر سلباً على الواقع الديمقراطي للعملية السياسية في الأقليم وعلى الصعدين الداخلي و الخارجي.

حرصاً منا و من موقع المسؤلية نحن كمعهد پەی PAY في إطار مراقبة البرلمان وتداعيات ماآلت اليه الواقع السياسي بعد ما حدث في ٢٠١٥/١٠/١٢ فقد أرتأينا أن نوجه ثلاثة أسئلة الى كل من رئاسة البرلمان و رؤساء الكتل بغية إستبيان الأسباب و النتائج و سيل معالجتها:-

السؤال الأول:- تعطيل البرلمان لماذا؟

السؤال الثاني:- ماهي النتائج السلبية لتعطيل البرلمان على الصعيدين الداخلي و الخارجي؟

السؤال الثالث:- ماهي السبل الكفيلة لتفعيل البرلمان؟

صرح السيد **د.يوسف محمد رئيس برلمان كردستان** في معرض جوابه للأسئلة المطروحة بما يلي:-

نص الأجابة للسؤال الأول: هنالك أسباب عدة لتعطيل البرلمان إلاّ أن السبب الرئيسي هو إستخدام القوة المسلحة من قبل حزب سياسي لفض الخلافات السياسية لصالحة، إذ ليس هناك بادرة أمل في الأفق ما لم يكف الحزب عن تدخلاته في أمور البرلمان و بعكسه ستكون الحال أسوأ مما عليها الأن. إضافة الى أن هناك أسباب آخرى زادت من تأزم الوضع إذ أن السيد (مسعود البرزاني) رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ينوى البقاء في السلطة كرئيس للأقليم، دون الحصول على شرعية برلمانية إنما حاول ان يكسب هذه الشرعية في خارج قتبة البرلمان، في حين قدم البرلمان مشروعاً قانونياً لتعديل قانون رئاسة الأقليم ينصعلى إنتخاب رئيس جديد الأقليم. إلا أن السيد البارزاني و حزبه قدمارسا ضغوطاً إستثنائياً لأجهاض مشروع البرلمان هذا، إلا أن جهودهما لن يكتب له النجاح، وفي نفس الوقت كان هناك إجتماع للأطراف السياسية يوم ٢٠١٥/١٠/٨ إذ لم تتوصل فيه الأطراف السياسية الى مايبشر بالأنفراج من الأزمة. فقرت الأطراف الرجوع الى البرلمان كى يتم مناقشة الموضوع هناك، لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني أقدم على تعطيل البرلمان من

خلال قرار حزبي بحت. وغير قانوني في نفس الوقت، بتعطيل البرلمان، فحصل ما حصل في ٢٠١٥/١٠/١٢ عند معبر پردى، هناك سبب آخر هو ان أعضاء هذه الدورة من البرلمانيين كانوا أكثر نشاطاً و حيوية من ذي قبل فيما يتعلق بمراقبة الحكومة و استجواب ومسائلة الوزراء، خصوصاً وزير الثروات الطبيعية، فعندئذٍ أمر رئيس مجلس الوزراء بعدم حضور أي من الوزراء أمام البرلمان، وعندما قام البرلمانبتعديل المناهج الداخلي للبرلمان أدرجت فقرة جديدة تنص على مسائلة الوزراء فيابياً كأجراء قانوني لأرغام الوزراء على الأستجابة لطلب البرلمان أو على الأقل إتخاذ الأجراءات القانونية بحقهم ولو كانت غيابياً. هناك جانب أخر يجب الوقوف عنده إذ أصبحت عاصمة الأقليم تحت إحتلال و هيمنة قوة سياسية واحدة بحيث سمحتنفسها بسط سلطتها على جميع الهيئات و المؤسسات الحكومية و التشريعية، فلو أرادت مؤسسة تشريعية أن تتخذ إجراءاً قانونياً، حتى ولو كان لصالح الأقليم، فأنها تقف حائلاً دون إجرائها وتتدخل إذا لم ينسجم مع مصالحها و مصالح حزبها... كل هذه الحقائق التي ذكرتها هي أسباب حقيقية، لاتحمل الشك لتعطيل البرلمان.

نص إجابة السؤال الثاني:-

إن العملية الديمقراطية في اقليم كردستان، كما هي معلوم، قد أُنتهكت إذ ليس هناك الآن شئ إسمه الديمقراطية... حيث أن البرلمان الذي هو مصدر الشرعية قد تعطل بقرار حزبي وهذا إنتهاك صارخ بكل المعايير للشرعية القانونية والأسس الديمقراطية على الصعيد الداخلي و الخارجي، هذا بالأضافة الى إنتهاء مدة رئاسة الأقليم التي تمت تمديدها في الدورة السابقة، إذ لم يعد الآن لرئيس الأقليم شرعية قانونية، مما أدى الى فقدان ثقة الناس بالحكومة ومؤسساتها.

على الصعيد الداخلي هنالك نتائج سلبية لاحت في الأفق إذ أرادوا تهميش وعزل إرادة الشعب و الشرعية القانونية للبرلمان من صنع القرار، وفعلوا... فلو كان البرلمان قائماً بسلام لما كانت الحكومة تستطيع أن تقطع قوت الشعب بأسم بدعة رادخار رواتب أوقم من رواتب الموظفين و المتقاعدين، لكان بالأمكان إستجواب الوزراء و حتى سحب الثقة من بعضهم... أما الآن فهذا غير ممكن في غياب الشرعية و البرلمان.

أما على الصعيد الخارجي، فنحن ليس لدينا مايميزنا عن منطقتنا، رغم التضحيات التي قدمتها قوات شعبنا من البيشمركه و مقاتلي كردستان ضد إرهابي داعش. هذا رمز لنضال أمتنا، إلا ان تعطيل البرلمان و إنتهاك الديمقراطية في الأقليم وقبول طرف بتداول السلطة بطريقة ديمقراطية سليمية جعل من المجتمع الدولي أن ينظر الى تجربتنا نظرة الأرتياب و الشك، إذ نحن في رؤية المجتمع الدولي لسنا شركاء في الحرب ضد داعش و إنما محاربون فقط نقاتل و نعطي التضحيات و هذا بلاشك قد تلك من شأننا وموقعنا على الصعيد الدولي.

جواب السؤال الثالث:-

بالنسبة الى موضوع المعالجة أنا أتصور أن جميع المحاولات و المقترحات المطروحة هنا وهناك لن تأتي بثمارها، إذ ان التعامل مع الوضع الراهن في كردستان سوف يحتاج الى طرف و أساليب آخرى و التي يمكن من خلالها وضع حدٍ لأحتكار السلطة وفرض الهيمنة على جميع المرافق و المراكز الحيوية من قبل حزب واحد في الحكومة الحالية دون غيره. فموضوع المعالجة لن تأتي بأعادة تفعيل البرلمان أو عودة الوزراء المخلوعين الى مناصبهم السابقة، إنما الحل الجذري يأتي بأزاحة الأسباب التي أدت الى تعطيل البرلمان و ايجاد حكومة بلا رقابة و متابعة تفعل ماتشاء بما ينسجم مع مصالحها التي تخدم مآرب ذلك الحزب، فالآن لقد أصبح كل كل شئ واضح للعيان فالحزب الديمقراطي الكردستاني حاول

PAY INSTITUTE
For Education & Development

مؤسسة پەی(PAY) للتربية و التطوير

خلاصة عن مؤسسة پەی(PAY)

مؤسسة پەی (للتربية والتطوير) مؤسسة تعليمية كوردستانية غيرحكومية مستقلة وغير الربحية سجلت من قبل دائرة المنظمات الغير الحكومية لأقليم كوردستان في ٢٦-١١-٢٠١٣،تعمل برؤيا المشرقة و منتظمة لمنفعة العامة من أجل الوصول على الحكم الرشيد في جميع المجالات و المستويات الوظيفية.

مؤسسة پەی يهدف الى مساهمة الفعالة لتحسين وضع (التربية، والقانون، والصحة، والاقتصاد)، وجميع المجالات المنتنوعة لنظام الحكم في اقليم كوردستان العراق، من خلال البحوث العلمية والاستراتيجية وكما يعتبر مساعد الحقيقي وسيط لربط مؤسسات مجتمع المدني مع بعضهم البعض من أجل توفير الرفاهية المطلوبة والتنمية المستدامة.

المبادئ والغايات الذي يتمسك بة مؤسسة پەی:

١. التمسك بالعقود و تحالفات العالمية وخاصتا حقوق الأنسان.
٢. التمسك بالديموقراطي وأحترام سيادة القانون و ضمان أستقلالية السلطة القضائي .
٣. العمل المتطوعي و الخيري لمصلحة العامة .
٤. الآستقلالية، تفكير العلمية و الأكاديمية، الشفافية، الصدق، السماح، المساواة.
٥. التعاون، الشراكة، توفير فرص المساوية، التوازن في الجنس، الحصول علي ثقة المستفيدين، المسؤلية، الحفاظ على الخصوية الاسرار الشخصية .

ملخص عن المشاريع مؤسسة پەی :

١. مشروع الشراكة بين منظمات المجتمع المدني و مؤسسات التعليم العالي فى اقليم كوردستان:

قامت منظمة بةي(PAY) بتنفيذ هذا المشروع وذلك بدعم المالي من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية بتحمل تكلفه هذا المشروع. حيث ركزت علي ترجمة القرار رقم (٥) لسنة (٢٠١٣) الصادر من برلمان كوردستان عن (اتفاقيات الشراكة و التطوير بين السلطات العامة و مؤسسات غير الحكومية فى اقليم كودستان) .

٢.مشروع عن مراقبة اداء برلمان كوردستان :

مشروع عن مراقبة و تقييم أداء الاعمال لبرلمان كوردستان هي أحدى مشاريع أخرى لمؤسسة پەی حيث بدأت بهذا المشروع منذ البداية الدورة الرابعة لبرلمان، الذي يتم فيها نشر التقارير كل ستة أشهر، بحيث أستطاعو بنشر (٦) تقارير لحد الأن، و هذا المشروع مستمرة في متابعة أعمالها وذلك بدعم صندوق الوطني للديمقراطية NED.

٣. ورشة عمل عن (تقليل ظاهرة ترك الدراسة)فى اقليم كوردستان :

يتكون هذا المشروع ورشة عمل المشترك بين (الأتحاد الدولي للقيم الأنسانية و منظمة ثةى (PAY) عن تقليل (تهرب) الدراسة في أقليم كوردستان الذي عقدت في أربيل بتأريخ (١٨-١٩ حزيران،٢٠١٤) وذلك بحظور (١٢٠) شخص من ممثل برلمان ، الوزارات المعنية ،المؤسسات و الأعلام، علما بأن هذا المشروع تم انجازها بشكل تطوعي.

٤. مشروع عن مراقبة الاعمال وزارة التربية :

مشروع يعمل على متابعة مشاكل التربية وعمل جهد لحلول المشاكل، الذي قدم كمذكرة الى المحترم (وزير التربية والتعليم)، في حكومة الاقليم (١٩ حزيران، ٢٠١٤) بحضور (٦٠) شخص اختصاصين وخبراء في مجال التربية، تتضمن هذه المذكرة (١٠١) مشكلة تعليمية، وتتضمن الطرق العامة لعلاج المشاكل التعليمية، وقد انجزنا هذا العمل أيظا بشكل تتطوعي .

٥. مشروق مراقبة الأعمال وزارة التعليم العالي و البحث العلمي :

مشروع يعمل على متابعة مشاكل الدراسات العليا وعمل جهد لايجاد الحلول، والذي قدم كمذكرة الى المحترم(وزير الدراسات العليا والبحث العلمي) في حكومة اقليم كوردستان في (٢٢ تموز، ٢٠١٤) بحضور (٦٠) شخص من الاختصاص وخبراء في التعليم العالي ، والذي يتضمن (١٤٠) مشكلة والخطوط العامة لحلول هذه المشاكل. وانجز هذا العمل بشكل تتطوعي.